

الفصل الحادى عشر

نظم الحفظ

obeikandl.com

المحتويات

- . المقدمة .
- . أبعاد مشكلة الحفظ .
- . إعداد نظام الحفظ .
- . إدارة نظام الحفظ .
- . التنظيم الإداري لنظام الحفظ .
- . التعرف على الوثائق وتحديد مدد حفظها .
- . توثيق المحفوظات أو الإعداد الفنى للأوراق .
- . تجميع الأوراق وتكييفها للمحفظ .
- . فهرسة المحفوظات .
- . التصنيف .
- . الترميز .
- . إعداد الكشافات .
- . تخزين واسترجاع المعلومات .
- . الرقابة على تداول الأوراق .
- . الترحيل والتخلص من الأوراق .
- . صيانة وترميم المحفوظات .

المقدمة

كان من الضروري أن يعتمد الإنسان على السجلات والدفاتر المكتوبة لتسجيل آرائه وأفكاره ، إذ أن المعلومات قابلة للضياع أو النسيان إن لم تسجل كتابة فالإنسان البدائي حفظ رموزه وصوره على جدران الكهوف ، واستخدم قدماء المصريين ورق البردي كآداة للكتابة ، وفي نفس الوقت استخدم الرق كمادة تاريخية حتى العصور الوسطى ، إلى أن شاع استخدام الورق كمادة أساسية ورخيصة الثمن للكتابة . وانتشرت أخيراً الأوعية المقرورة آلياً لحفظ المعلومات وعرضها .

وفي الوقت الحاضر توجد كثير من الأفكار والمعلومات التي يتحتم تسجيلها وحفظها ، حتى يمكن الرجوع إليها والتعرف على ما بها من بيانات . فدوائر الأعمال المتشرة في المجتمع تعتمد في تيسير أعمالها ، على البيانات المسجلة على الأوراق التي تملأ دواليب الحفظ وتشغل وقتاً وجهداً كبيراً ، فيما يتعلق بانتساجها وجمعها وحفظها وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة إليها .

وقد كان في استطاعة رجل الأعمال في الزمن الماضي أن يتذكر قدرًا كبيراً من المعلومات التي يحتاج إليها . وكانت المراسلات المتعلقة بالأعمال تحفظ في دossie خاص بها ، كما أن أنواع الأخرى من الأوراق كانت تحفظ في الصناديق أو الأدراج المتوفرة في مكتب مدير أعمال . في حين أن الأوراق الهامة مثل العقود والإتفاقيات كانت تحفظ في صناديق قوية في خزائن حديدية . ولكن هذا الأسلوب المتعلق بالحفظ إختفى تقريراً في المنظمات التطورية ، وأصبحت أوراق العمل تجمع معًا بغرض المعرفة ، فهي متودع للمعلومات التي تخدم للمنظمة وتشبه بذاكرة الإنسان بالنسبة للمنظمة أى أنها تعمل كمركز عقلى لتخزين الحقائق المسجلة بغية الرجوع إليها عندما تظهر الحاجة لذلك .

ولقد إزدادت أهمية الحصول على القدر المناسب للمعلومات في عصرنا الحاضر نتيجة لزيادة أهمية الإدارة العلمية . والعملية الإدارية ما هي إلا حلقة متصلة تبدأ بعملية التنفيذ التي تضع التخطيط في البوتقة العملية ، وتنتهي بعملية الرقابة . وبناءً على ذلك يتم تقييم

النتائج المتعلقة بالتنفيذ فى ضوء التخطيط السابق وظروف التنفيذ ، ونجاح الإدارة يقاس عادة بالقدرة على التنبؤ بالمستقبل ، ووضع الخطط الملائمة فى حدود الإمكانيات المتاحة بطريقة تضمن حسن استغلال هذه الموارد ، مع إصلاح الانحرافات فى الوقت المناسب عند القيام بعملية المتابعة^(١) . ولن يتأتى الوصول إلى ذلك إلا إذا أحسن استغلال المعلومات المتوفرة فى البيئة الإدارية للمنظمة .

(١) محمد محمد الهادى . جمع وتنظيم المعلومات لخدمة التخطيط القرمى . (القاهرة : المعهد القرمى للإدارة العليا ، ١٩٧٢) ص ٢ . سلسلة الدراسات - ٥٧ .

أبعاد مشكلة الحفظ

إننا نعيش اليوم في حقبة يطلق عليها ثورة المعرفة أو إنفجارات المعلومات ، حيث أن هناك سريراً مستمراً من المعلومات النابعة من البيئة الداخلية لأى منظمة نتيجة لالأنشطة والمعاملات التي تقوم بها ، بالإضافة إلى المعلومات الواردة إلى المنظمة من البيئة الخارجية المحيطة بها . ويصب ذلك كله فيما يطلق عليه محفوظات المنظمة والتي تعنى « السجلات والدفاتر والمستندات والأوراق والاستمرارات بأنواعها وأرقامها المختلفة التي تستعملها المنظمة وفروعها في أعمالها ثم يستهني العمل فيها ويقتضي الأمر حفظها بعد ذلك سنة فاكثر تبعاً لحاجة العمل أو لقيمتها التاريخية »^(٢) .

وكان نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم المحفوظات لدى أي منظمة ، أن أصبحت تكاليف إنتاج وحفظ وصيانة وتخزين الوثائق تفوق في كثير من الأحيان ، تكاليف الوظائف المختلفة التي أنشئت لأدائها . يضاف إلى ذلك أن الوقت المكرس لحفظ الوثائق ، يتعارض في كثير من الأحيان مع الخدمات المطلوب من المنظمة تقديمها . والناتج النهائي لهذه الحالة هو أن الجمود المتبع ، يدفع أكثر مما يجب فيما يتعلق بالخدمات التي تقدم له ، كما أن هذه الخدمات نفسها تتعدى إلى حد كبير . فالزيادة الضخمة في حجم المحفوظات أدت إلى زيادة تكاليف الحفظ ، وكبر المساحة المخصصة ، وتعقد الخدمات وبطئها بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الأبعاد التي نبعـت من مشكلة التضخم هذه والتي منها :

- إضطرار كثير من المصالح إلى حفظ أوراقها في أماكن غير ملائمة ، وتعريضها وبالتالي لمؤثرات مختلفة تساعد على تلفها السريع مثل درجة الحرارة والرطوبة والاحشرات ... إلخ .
- تضخم المحفوظات في بعض المصالح يؤدي إلى تكدسها ، وبالتالي إلى تزقها أو تلفها .

(٢) لائحة محفوظات الحكومة . الطبعة الثالثة (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، ١٩٧٠) .

- كلما نمى حجم الوثائق يصبح من الصعب تخزينها بالطريقة التي تسمح بإمكانية التوصل السريع إليها لاستخدام الجمهور ، وقد يكون ذلك لعدم وضعها فى أماكنها السلبية .
 - كلما إزداد عدد الوثائق تزداد فرص الخطأ البشري ، وبالتالي تصبح الحاجة ملحة لاستخدام طرق وأساليب متقدمة لحفظ الوثائق .
- وكان لاستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة من حاسوبات آلية ومصغرات فلمية ووسائل إتصال حديثة أثر كبير في التغلب على معظم تلك المشاكل وحل الإرشف والحفظ الإلكتروني محل الإرشف الورقى التقليدى . كما ساعدت هذه التكنولوجيا في تكامل أوعية الحفظ التقليدية والآلية معًا لخدمة المنظمة في عالم اليوم .
- إلا أنها فى هذا الفصل سوف نركز المناقشة على نظم الحفظ للوثائق التقليدية أو للأدوار بمعناها خاصة . وسوف نتعرض إلى حفظ واسترجاع الوثائق والنصوص آلية فى الفصول اللاحقة .

إدارة نظام الحفظ

ظهر مما سبق زيادة اعتماد إدارة أي منظمة على المعلومات الفورية الحديثة والصحيحة والدقيقة في إتخاذ قراراتها ، وفي زيادة حجم أوراق العمل أو المحفوظات زيادة كبيرة . وكان لذلك أبعاداً ظاهرة على إدارة نظام الحفظ لاي منظمة ، وأصبحت إدارة نظام الحفظ تعنى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لكل أنواع المحفوظات الموجودة في المنظمة من بدأ إنتاجها ، إلى مرحلة الحفظ الدائمة لها واستفادتها منها ، حتى مرحلة التخلص النهائي منها . وهذا يعني أن يطبق على إدارة نظام الحفظ مفهوم الإدارة العلمية « الذي يوجد في المقام الأول كفكرة وإتجاه عقلي نحو الإنجاز ، ثم تمارس طرق أساسية منظمة لكشف وتحديد الأهداف والخطط والمعايير والطرق والجدال والأساليب الرقابية ، وكل ذلك في إطار قوانين كل حالة ، وفي بيته مقبلة للأعمال وذات روح معنوية عالية . والإدارة العلمية بذلك تعنى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة »^(٣) .

من هذا المنطلق أخذت كثير من المنظمات في تخصيص قسم أو إدارة أو وحدة إدارية للإشراف على إدارة نظام الحفظ بكل منها ، هذا وتختلف مكانة وحدة الحفظ بكل منظمة تبعاً لحجم العمل بها وضرورته بالنسبة إليها . فقد تكون وحدة الحفظ تتبع الإدارة العليا مباشرة ، أو قد تكون فرعاً من إحدى إدارات المنظمة . وأصبحت تعيين الفرد الكفء المعد إعداداً سليماً للإشراف على نظام الحفظ ، ضرورة تستدعيها الإدارة العلمية لنظام الحفظ . فالشرف على النظام يجب أن يكون ذا قدرة إدارية تنفيذية ، فهو يقوم بالتنظيم والرقابة على إجراءات ومهام الحفظ ويشرف على العاملين ويقودهم لتحقيق مهامهم الرئيسية . فأعمال الحفظ ليست مهام روتينية تقليدية بل هي مهام تستدعي وجود قدرات قيادية وإدارية ، وقدرات تخصيصية كبيرة تتعلق بتوثيق المعلومات وإتباع الطرق والأساليب والأدوات الحديثة ، وذلك بغية التعرف على المعلومات وجمعها وتنظيمها وتحليلها وتخزينها واسترجاعها عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك .

Shaw, Ralph. "Introduction : Scientific Management in Libraries" Library Trends. (٣)
V.2 No 3 (Jan. 1954) p.359 .

إعداد نظام الحفظ

كيف يمكن إعداد نظام للحفظ إن لم يكن معداً من قبل ؟ وكيف تراجع الإدارة أو تطور نظام الحفظ الذي يثبت عدم قيمته ؟

إن الإجابة على هذين السؤالين هي الموضوع الرئيسي لهذا الفصل من الكتاب . فعند تطوير أو إعداد نظام جديد للحفظ . واختبار الأدوات والآلات الضروري لهذا النظام ، يجب مراعاة الإجابة على الأمثلة التالية :

- كيفية استخدام المحفوظات ؟
 - من سيستخدم المحفوظات ؟
 - كيف يمكن التوسع في نظام الحفظ مستقبلاً ؟
 - هل هناك إحتمال في تغيير نظام الحفظ سريعاً ؟
 - ما هي تكاليف النظام ؟
 - هل السرعة عامل هام في الحصول على المعلومات ؟
- إن نظام الحفظ يجب أن يكون منطقياً ومنظمًا يستخدم طرقاً إنسانية لسريان الملفات ، كما يجب أن يستخدم أدوات وظيفة ملائمة وأفراد مدربين على أعمال الحفظ ، لذلك يجب أن يتصف نظام الحفظ الجيد بما يلى :

- التكيف والمرونة ، بحيث يسمح النظام بأى توسيع وقابلية الاشتغال على إضافات جديدة .
- التنظيم الواضح عن طريق التخطيط المنطقى المتخصص .
- الاقتصاد الذى يسمح بتوفير الوقت والجهد والتكاليف .
- إمكانية الوصول السريع إلى المعلومات التى تتضمنها الوثائق .
- الترابط والتنسيق والرقابة الفعالة على السجلات .

- البساطة والسهولة ، فالنظام الذى يحتاج خبير لكي يفسره لن يكون عملياً عند الاستخدام اليومى .
- الملائمة عند تطبيقه فى منظمة معينة .

فنمط الحفظ المثالى هو الذى يمدنا بما نحتاجه من معلومات فور طلبها . وهذا يبين أننا لا ننظر إلى الأوراق الناتجة من العمل أو المحفوظات من وجہة نظر التخزين بجعلها بعيدة عن الأنماط ، بل إننا ننظر إليها كتنظيم منطقى للبيانات المتضمنة بها . وإمكانية الحصول السريع عليها عند الحاجة إليها . فنظام الحفظ الجيد قد يعني دائمًا الفرق بين الربح والخسارة لعمل أي منظمة إنتاجية ، فإن الإمداد الفورى والمتقن بالبيانات الضرورية لا يوفر الوقت والجهد فحسب ، بل إن الفشل فى ذلك قد يضيع فرصاً هامة على المنظمة ، فيما يتعلق بالمشتريات والمبيعات والبحوث وإختيار العاملين ... إلخ . كما يعني نظام الحفظ الجيد بالنسبة لمصالح الخدمات الحكومية ، سرعة الخدمة وعدم تعقدتها وتبسيط إجراءات العمل .

ادارة نظام الحفظ

ظهر ما سبق زيادة اعتماد إدارة أي منظمة على المعلومات الفورية الحديثة والصحيحة والدقيقة في إتخاذ قراراتها ، وفي زيادة حجم أوراق العمل أو المحفوظات زيادة كبيرة . وكان لذلك أبعاداً ظاهرة على إدارة نظام الحفظ لاي منظمة ، وأصبحت إدارة نظام الحفظ تعنى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لكل أنواع المحفوظات الموجودة في المنظمة من بدأ إنتاجها ، إلى مرحلة الحفظ الدائمة لها واستفاده المنظمة منها ، حتى مرحلة التخلص النهائي منها . وهذا يعني أن يطبق على إدارة نظام الحفظ مفهوم الإدارة العلمية « الذي يوجد في المقام الأول كفكرة وإتجاه عقلى نحو الإنجاز ، ثم تمارس طرق أساسية منظمة لكشف وتحديد الأهداف والخطط والمعايير والطرق والجداول والأساليب الرقابية ، وكل ذلك في إطار قوانين كل حالة ، وفي بيئه متقبلة للأعمال ذات روح معنوية عالية . والإدارة العلمية بذلك تعنى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة »^(٢) .

من هذا المنطلق أخذت كثير من المنظمات في تخصيص قسم أو إدارة أو وحدة إدارية للإشراف على إدارة نظام الحفظ بكل منها ، هذا وتحتلت مكانة وحدة الحفظ بكل منظمة تبعاً لحجم العمل بها وضرورته بالنسبة إليها . فقد تكون وحدة الحفظ تتبع الإدارة العليا مباشرة ، أو قد تكون فرعاً من إحدى إدارات المنظمة . وأصبحت تعيين الفرد الكفء المعد إعداداً سليماً للإشراف على نظام الحفظ ، ضرورة تستدعيها الإدارة العلمية لنظام الحفظ . فالشرف على النظام يجب أن يكون ذا قدرة إدارية تنفيذية ، فهو يقوم بالتنظيم والرقابة على إجراءات ومهام الحفظ ويشرف على العاملين ويقودهم لتحقيق مهامهم الرئيسية . فأعمال الحفظ ليست مهام روتينية تقليدية بل هي مهام تستدعي وجود قدرات قيادية وإدارية ، وقدرات تخصيصية كبيرة تتعلق بتوثيق المعلومات وإتباع الطرق والأساليب والأدوات الحديثة ، وذلك بغية التعرف على المعلومات وجمعها وتنظيمها وتحليلها وتغزيلها واسترجاعها عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك .

Shaw, Ralph. "Introduction : Scientific Management in Libraries" Library Trends. (٢)
V.2 No 3 (Jan. 1954) p.359 .

التنظيم الإداري لنظام الحفظ

إن طبيعة ونوعية وحجم العمل بأى منظمة سوف تؤثر حتماً على نوع التنظيم الإداري لنظام الحفظ الواجب تخطيطه . فالاعمال التي تتطلب السرية أو التداول المستمر للأوراق سوف تتطلب إتباع نظاماً للحفظ يحقق ذلك . والمنظمة ذات الفروع أو الإدارات المتشربة في مناطق جغرافية متباعدة تجد أنه من الضروري توفير أوراق العمل لكل من هذه الفروع أو الإدارات ، كما أن توفر نظم الاتصال الآلى المتقدمة بين الفروع بعضها البعض وإمكانية استخدام الحاسوبات الإلكترونية فى تجهيز البيانات وحفظها هي عوامل مؤثرة تتعكس بالضرورة على نوع التنظيم الإداري لنظام الحفظ . فمتطلبات العمل هي التي تفرض تجميع المحفوظات في مكان مركزى أو توزيعها بين الفروع والإدارات ، ولكن يجب أن يتم ذلك كله داخل إطار متكامل لنظام حفظ يربط وينسق ويوحد قواعد وإجراءات إعداد المحفوظات على مستوى المنظمة ككل . وأصبحت المشكلة التي تواجه كثير من المنظمات تتركز حول التنظيم الإداري لنظام الحفظ بها ، ومدى المركزية أو الامركرية الواجب اعتبارها في تخطيط هذا النظام .

فاللا مركزية في الحفظ أو الحفظ داخل الإدارات يراعى فيها أن تمحفظ كل إدارة أو قسم بنظام مستقل لمحفوظاته . والإدارات التي تستخدم ذلك يقوم بأداء مهام الحفظ فيها موظف أو أكثر قد يعهد إليه بأداء أعمال مكتبة أخرى داخل الإدارة . وإتباع هذا الأسلوب من التنظيم قد يؤدي إلى تكرار لا داعى له فيما يتعلق بالأوراق والمهام ، كما قد يؤدي إلى إحتمال أن يكون الأفراد المشرفين عليه غير مؤهلين فنياً ومهنياً في أعمال الحفظ ، كما قد يستنزف جهودهم نتيجة لأدائهم أعمال مكتبة أخرى . وينعكس هذا على النظام الكلى المتكامل للحفظ فى تعقد الإجراءات ، والتباين الكبير فى إتباع طرق حفظ داخل الإدارات تختلف بعضها عن بعض . وبالرغم من ذلك فهناك بعض العوامل التي تميز نظام الحفظ داخل الإدارات والتي قد تؤدي إلى تفضيل تعميمه أو استخدامه في المنظمة والتي منها^(٥) :

- الطبيعة السرية للمادة المحفوظة تستدعي حفظها بعيداً عن متناول معظم العاملين .
- السرعة المطلوبة في الحصول على الأوراق ، وتجنب التأخير غيرالضروري الذى قد يتسم به الحفظ المركزى .
- التعرف الفورى على أي تغيرات تحدث في إجراءات العمل داخل الإداره ، والتي قد تعكس على إعادة تنظيم الأوراق .

إن قياس مزايا أي نوع من التنظيم الإدارى للحفظ ومقارنته ذلك بعيوب وقيود الأنظمة الأخرى يؤدى بلا شك إلى إمكانية التوصل إلى النظام الأمثل أو شبه الأمثل الذى يلائم الوضع المعين ، على أنه يمكن القول بأن المحفوظات التى تحفظ فى الإدارات يجب أن يكون حجمها محدوداً بأقل درجة ممكنة ، ومراعاة أن يكون الحفظ مؤقتاً داخل الإداره طالما توجد حاجة إلى ذلك .

أما الحفظ المركزى فيهم بتجميع الأوراق والأدوات والعاملين فى وحدة مركزية ، تعمل على جمع وتنظيم وحفظ أوراق العمل بكلفة الإدارات وإمدادها بما تحتاجه عند الطلب . وتتسم مركبة الحفظ بالحد من التكرار أو تقليله ، كما تؤدى إلى كفاءة النظام وتقليل التكلفة بقدر الإمكان .

أما مزايا مركبة الحفظ فتتمثل في العوامل التالية ^(٦) :

- الحد من تكرار المحفوظات الذى لا داعى له . فعند إتباع نظام الحفظ الامركى داخل الإدارات ، يصبح من الضرورى إعداد نسخ متعددة للنماذج والراسلات التى ترسل للإدارات المختلفة لحفظها لديها ، مما يعتبر إجراءً لا داعى له عند إتباع نظام الحفظ المركزى .
- سرعة تلبية احتياجات الإدارات المختلفة بالمحفوظات نتيجة لتوحيد الإجراءات ، واستخدام نظم تصنيف واسترجاع موحدة بواسطة أفراد أكثر مهارة وتخصصا .
- تقليل تكلفة أعمال الحفظ عن طريق الاستخدام الأمثل للأفراد المدربين والإشراف الإدارى المتخصص ، بما يؤدى إلى تقليل عدد العاملين فى الحفظ .

- ثبات واستمرار الحفظ المركزي سوف يساعد على تحديد المسئولية الوظيفية لإدارة النظام .

- الخد من تكرار الأدوات والآلات الذي لا داعي له . فنظم الحفظ الالامركزي المتعددة داخل إدارات المنظمة سوف تتطلب دواليب وأدراج وملفات ومهامات مكتبة مختلفة تتكرر من إدارة لأخرى ، أما عند إتباع النظام المركزي فسوف يقلل التكرار من هذه الأدوات ويعمل على الاستخدام الأمثل للمتوفر منها ، كما يؤدي إلى استغلال المساحة في أغراض أخرى أكثر نفعاً للإدارات .

- إمكانية إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة مثل التصوير الميكروفيلم ، والتجهيز الإلكتروني للبيانات .

إن المنظمة التي تفضل إتباع نظام الحفظ المركزي تسترشد ببعض العوامل منها تفاوت الطلب على المحفوظات في إداراتها المختلفة ، وصعوبة الإشراف المباشر على الحفظ داخل الإدارات ، وعدم الاستغلال الكامل للأفراد المنوط بهم الإشراف على الحفظ ، ولذلك تعمل على توفير المكان الملائم وتعيين الفرد المناسب والكافء لإدارة النظام .

على أن الجدل ما زال مستمراً ودائماً في أي منظمة كبرت أم صارت عند تطبيق المركزية أو الالامركزية في نظام الحفظ بها ، فلا تزال توجد مجالات حيوية تجعل من الضروري الاحتفاظ بنظم أو تسهيلات لامركزية للحفظ ، وهناك عوامل كثيرة يجبأخذها في الاعتبار عند استخدام نظام حفظ مرکزی أو لامركزی أو نظام حفظ يجمع بين مزايا النظامين . ومن هذه العوامل ما يلى ^(٧) :

- ١ - الدور الذي تقوم به إدارة أي منظمة ، وهل هو دور استشاري أو توجيهي أو تنفيذي ؟
- ٢ - طبيعة تدفق الأوراق بين فروع المنظمة وإدارتها ، وهل الفروع والإدارات مستقلة أم متصلة إدارياً وتنفيذياً في جميع أنشطتها بالمنظمة ؟
- ٣ - درجة التوحيد في الإجراءات والنظم المستخدمة على نطاق المنظمة كلها ، وما هي المزايا التي تعود من مراجعة نظم الحفظ الالامركزية ، للوصول إلى مبدأ التوحيد والتقويم ؟

(٧) محمد محمد الهادي ، نفس المرجع السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

- ٤- الاستثمارات المطلوبة لإنشاء تسهيلات آلية لنظام الحفظ ، وما هي الفوائد التي تعود على المنظمة عند الحصول عليها ؟
- ٥- تقليل الأعمال المكتبة في الإدارات ، وهل في الامكان استخدام وسائل إتصال ونقل ونسخ سريع بين الإدارات ؟
- ٦- هل يمكن للحفظ المركزي أن يطور مجموعة من الطرق والإجراءات للتعرف على الأوراق ، ووضع معايير لاختيار الأوراق التي تحفظ به ، وجمع هذه المحفوظات من المصادر المتعددة ؟

التعرف على الوثائق وتحديد مدد حفظها

تعلن المشكلة الرئيسية الأولى التي تجاهل المسؤولين في نظم الحفظ بالتعرف على الأوراق التي سوف تخفظ في النظام . وهل سيتضمن نظام الحفظ الوثائق الأصلية فحسب ؟ أم سيتضمن أيضاً النسخ أو الصور المكررة ؟ وما هو الإتجاه في حفظ السجلات والدفاتر التي يعودها العاملون لتسجيل الوثائق وحركتها ؟

إن تحديد الوثيقة الرسمية وتعريف المقصود منها يعتبر إجراءاً ضرورياً قبل البدء في إنشاء أو تطوير نظاماً لحفظ الأوراق . والوثيقة الأصلية هي التي تحمل توقيعات الأفراد أو بصماتهم وهي التي تعتبر أصل التعامل . إن الخطأ الذي يقع فيه العاملون في معظم نظم الحفظ يتعلق بتكرار حفظ النسخ والصور من الوثائق الأصلية . ولا يخفى ما يتضمنه هذا الإجراء من تضخم حجم المحفوظات وبالتالي زيارة التكلفة والمساحة ، وما يتبع عنه أيضاً من تعقد الإجراءات وتكرار الأعمال بدون داع . ويصاحب ذلك العامل المتعلق بتكرار الأوراق ما يتضمنه - في إعداد السجلات أو الدفاتر وحفظها - من التكلفة المتزايدة في إنتاجها وتضخيمها لحجم العمل والمحفوظات .

إن التغلب على مشكلة التعرف على الوثيقة الأصلية لن يتأتى إلا بتحديد تعريف واضح ومفهوم لما يقصد بالنسخة الأصلية ومدة حفظها . وفي حالة تصويرها بواسطة الميكروفيلم ، لابد من معالجة بعض الصعاب التي تتصل بقانونية أو حجية إحلال النسخة المضورة بواسطة الميكروفيلم محل الأصل تماماً في المحاكم والدعاوى الحكومية المختلفة ، ومدة حفظ الوثيقة الأصلية في حالة وجود الصورة الميكروفيلمية لها .

بعد التعرف على الوثيقة الأصلية تجاهل العاملين بنظام الحفظ مشكلة رئيسية ثانية تتعلق بتحديد أعمار الوثائق الأصلية ذاتها . فهل هناك مدد معينة لعمر الوثائق تصبح بعدها عديمة الجدوى ؟ أم أن الوثائق الأصلية ليس لها عمراً زمنياً ويجب أن تخفظ بشكل أو آخر إلى الأبد حتى يمكن الرجوع إليها من وجهة النظر التاريخية مثلاً ؟

إن محفوظات أي منظمة تمثلة في أوراق العمل والنماذج والسجلات ... إلخ .

يستفاد منها لمدد مختلفة . أى أن المحفوظات المنظمة أعماماً ذات أبعاد متعددة . فهناك أوراق ترد للمنظمة يمكن التخلص منها فور قراءتها كالدعوة لحضور إجتماع غير رسمي ، وفي نفس الوقت ترد أوراق للمنظمة تستدعي الحاجة إلى حفظها بصورة دائمة كالاتفاقات أو المعاملات الهمامة .

إن الحكم على مدد حفظ الأوراق يعتمد على عوامل كثيرة منها قانونية الأوراق وطبيعتها ومدى استخدامها وفائدها من الوجهة التاريخية مثلاً . وقد يتساءل عن المحفوظات التي يجب التخلص منها مباشرة وتلك التي يجب أن تحفظ لمدد متعددة وتنظم ذلك لواحة الحفظ التي تقوم بإعدادها بلجان بالمؤسسات مثل فيها نواعيّات الأنشطة المختلفة ، وتقن هذه اللواحة الوحدات القانونية ووحدات البحث بالمنظمة . وسياسة هذه اللواحة يجب أن تتبنى بقدر الإمكان مع سياسة لواحة الحفظ على المستوى المحلي أو المستوى القومي ، التي توضع لخدمة دور المحفوظات أو دور الوثائق التاريخية المحلية والقومية .

وقد قسمت لائحة محفوظات الحكومة المصرية أنواع المحفوظات ، بالنسبة لمدد الحفظ إلى ثلاثة أنواع وهي ^(٨) :

١ - السجلات والدفاتر والأوراق والمستندات التي تتضمن مبادئ أو التزامات أو إتفاقيات متعلقة بملكية الحكومة والأفراد أو بالصالح العام أو تكون ذات أهمية تاريخية وهي التي لا يستغني عنها أبداً ، وتسمى (المحفوظات المستدية) .

٢ - السجلات والدفاتر والأوراق والمستندات التي قد تدعو الحاجة للرجوع إليها في مدد معينة فتحفظ لتلك المدد ثم يستغني عنها ، وتسمى (المحفوظات المؤقتة) .

٣ - السجلات والدفاتر والأوراق والمستندات التي لا تدعى الحاجة للرجوع إليها ولا يحتفظ بها بعد الانتهاء من العمل فيها ، وتسمى (المحفوظات المستغنى عنها) .

أو قد تقسم المحفوظات إلى محفوظات نشيطة تمثل الوثائق أو الملفات التي تحفظ مؤقتاً لدى كل إدارة أو قسم حتى غلق الملفات وترحيلها إلى الحفظ الدائم أو الاستغناء عنها بالاستبعاد ؛ وإلى محفوظات غير نشيطة تمثل الأرشيف المركزي الذي يمثل مجموع الأوراق

(٨) لائحة محفوظات الحكومة . نفس المرجع السابق . مادة ٣ ص ٢ .

والوثائق التي نشأت وتنشأ أثناء القيام بالأعمال ويحتاج إلى حفظها لمدة طويلة أو حفظها بصورة مستديمة .

إن تحديد مدد حفظ الوثائق والسجلات لأى منظمة يرتكز أساساً على تقدير قيمة وفائدة الأوراق التي ترد للمنظمة ، والتي تحفظ فيما بعد . ويمكن تحديد أربعة أنواع من الأوراق حسب أهميتها كما يلى :

- ١ - أوراق ليس لها أى قيمة قانونية كالمسودات والدعوات ، لا يوجد أى داع لحفظها لأى مدة ، ويجب التخلص منها مباشرة .
- ٢ - أوراق ذات فائدة وقية تعتمد على طبيعة العمل حالما ينجز ، وتحفظ لمدة آداء العمل فحسب .
- ٣ - أوراق ذات قيمة قانونية تحفظ بعد إتمام أعمالها لمدة معينة ، وتحدد بمعرفة الإدارة .
- ٤ - أوراق ذات قيمة وحجبة قانونية هامة تتعلق بكيان المنظمة ووجودها ، وتحفظ بصفة دائمة .

إن ترجمة النقاط السابقة إلى نوعيات مختلفة من الوثائق وإلى جداول زمنية لمدد الحفظ يعتبر من مسؤوليات الإدارة العليا لأى منظمة وتستعين في إعداد ذلك بإدارات مثل الحسابات والبحوث والشئون القانونية والإدارات الأخرى التي تحتفظ بوثائق تتعلق بأعمالها . ومن الملحوظ أن الجزء الكبير من محفوظات أى منظمة ذات طبيعة مؤقتة يجب التخلص منها بصفة مستمرة بالرغم من أنه قد يحتفظ بها مدةً أطول مما هو مطلوب قانونياً كما تمثله جداول الحفظ .

وتتضمن سياسة المنظمة فيما يتصل بنظام الحفظ بها إعداد دليل الحفظ أو قائمة الحفظ ، وتتضمن الإجابة على عديد من الأسئلة مثل ^(٩) :

- كم عدد السجلات أو الدفاتر التي تتضمنها المحفوظات ؟
- ما هي أنواع الوثائق المتوفرة في المنظمة ؟

Place, Irene and Popham, Estelle L. Filing and Records Management (Englewood - (٩) Cliffs, N.J.; Prentice - Hall, Inc., 1966) p. 10 - 11 .

□ ما هي مدد حفظ الأنواع المختلفة من المحفوظات ؟

□ أين تحفظ الأنواع المختلفة من المحفوظات ؟

□ من المسئول مباشرة عن نظام الحفظ ؟

□ كيف تحمل المحفوظات بصفة متتظمة ؟

إن إعداد دليل الحفظ الذى يجib على الأسئلة السابقة وغيرها ، يعتبر إجراءاً ضرورياً لا غنى عنه فى انشاء أو تطوير نظام الحفظ لاي منظمة . وتتجمع فى هذا الدليل بيانات هامة تفيد فى إجراءات الرقابة والجرد للمحفوظات . ومن البيانات التى يشتمل عليها هذا الدين النماذج المستخدمة وأرقامها وكيفية إعدادها والكتابة عليها بالخبر أو بالألة الكاتبة أو بالطباعة ، وتحديد الأصل والصورة وكيفية التمييز بينهما ، وما هي أنماط الحفظ وتصنيف المحفوظات ، ومعدل الرجوع إلى الأنواع المختلفة من الوثائق ومدد حفظها وكيفية تداولها والرقابة عليها ... وهكذا .

توثيق المحفوظات او الإعداد الفنى للإذراق

يعرف التوثيق بأنه « مجموعة الطرق الضرورية لعرض وتنظيم وتوسيع المعرفة المتخصصة المسجلة بحيث تحقق الاستفادة القصوى منها »^(١٠) أى أن التوثيق يعني بالتعرف على الأوراق من مصادرها الأصلية وتجميع ما يختار منها للحفظ وفقاً لمعايير معينة توضع في بده إنشاء أو تطوير نظام الحفظ ، يلى ذلك مرحلة التنظيم الفنى للوثائق من حيث التصنيف والترميز والفهرسة ، ثم تخزن الوثائق فى ملفاتها أو داخل صناديق الحفظ أو تصور بواسطة الميكروفيلم أو تحوال إلى مدخلات الحاسب الإلكتروني وتخزن على أشرطة مغnetة أو اسطوانات مغnetة أو على ذاكرات الحاسب الآلى ، ثم تسترجع البيانات من الوثائق المحفوظة بواسطة الكشافات أو أى وسيلة استرجاع أخرى يمكن الرجوع إلى الوثيقة والاستفادة بما فيها من بيانات .

وقد تعددت الطرق والأدوات والأساليب والإجراءات التي تستخدم في مجال التوثيق واختلفت وتنوعت تبعاً لقدراتها وحدودها ، وتبعداً لتكلفة التجهيز أو التشغيل ، ومدى صلاحيتها لمجابهة متطلبات البيانات التي تتضمنها الوثائق . فوجدت عدة طرق لعمل الكشافات وتطورت طرق تخزين واسترجاع المعلومات . واستخدمت الحاسوبات الإلكترونية التي تستوعب كميات لا نهاية من المعلومات ، وتطورت عمليات تصوير الوثائق بواسطة الميكروفيلم والأقراص الضوئية التي تستوعب أعداداً ضخمة من الوثائق ، وتعتمدت طرق التحليل الموضوعى للمعلومات وأصبحت تظهر كل تفاصيل ووجهات النظر المختلفة للموضوع ، وكلها تعتمد على الجهد الفكري للإنسان .

إن تصميم أو اختيار آية طريقة أو أسلوب في مجال التوثيق سوف يعتمد على عاملين

هامين :

- ١ - تحقيق احتياجات العاملين بالمنظمة في الحصول على المعلومات التي يريدونها .
- ٢ - الدقة والسرعة والقدرة في إمداد المعلومات المطلوبة بأقصى كفاية وأقل تكلفة .

Mack, J.D. and Taylor, R.S. "A System of Documentation Terminology" in : (10) J.H. Shera, A. Kent and J.W. Perry eds. Documentation in Action (New York : Reinhold Publishing Co., 1956) p. 20 .

تجميع الأوراق وتكييفها للحفظ

إن الوظيفة الفنية الأولى لـى نظام حفظ تمثل في تجميع المحفوظات . فوضع نظام سليم يضمن إمداد نظام الحفظ بالمحفوظات يعتبر الخطوة الرئيسية الأولى في إنشاء النظام من الوجهة العلمية . لذلك يجب إرساء طرق نقل الأوراق من الإدارات إلى الحفظ والعكس ، كما يجب العمل على جعل سريان الأوراق مستمراً لا يتوقف على أي أسباب عارضة .

إن تحديد سياسة تجميع الأوراقتمثلة في مجموعة القواعد التي توجه تفكير المشرفين على الحفظ ، تعتبر ضرورية في تحديد أنواع الأوراق التي تحفظ ومدد حفظها ، واستبعاد الأوراق التي لا تتمشى مع سياسة الجمع مثل النسخ أو الصور المكررة أو الأوراق الزائدة غيرضرورية التي لن يحتاج إليها . وهذا الإجراء يساعد في عدم تضخم حجم المحفوظات .

وفي بعض المنظمات تأخذ ترتيبات خاصة بين وحدة الحفظ والإدارات أو الأقسام المختلفة التي تتكون منها هذه المنظمات . فالإدارات المختلفة توشر على كل وثيقة بما يدل على إمكانية حفظها ، والأوراق التي لا ت العمل ما يشير إلى حفظها ترجع ثانية إلى الشخص أو الإدارة المختصة لتحديد الإجراء الذي يجب أن يتخذ حيالها .

وب مجرد تأكيد الموظف بوحدة الحفظ بأن الوثيقة أو المراسلة التي وصلت إليه معدة للحفظ ، يقوم بتكييفها لغرض الحفظ بأن ينزع ما تحمله من دبابيس وكتابة عنوانها إن لم يوجد ، ويسجل تاريخ استلامها والإدارة التي أرسلتها للحفظ .

فهرسة المحفوظات

الفهرسة كلمة مستمدّة من الفهرس الذي يعني القائمة ، وفهرس المحفوظات هو قائمة بما هو موجود من أوراق ، وتعرف كلمة الفهرسة أيضًا بأنها فن تسجيل الأوراق عن طريق تقرير الاسم أو الموضوع أو أي جزء آخر تفهّم تحته الأوراق المراد حفظها . وتستمد الفهرسة ببياناتها من الأوراق المفهرسة ذاتها ، وذلك عن طريق إعادة ترتيب هذه البيانات بطريقة مختصرة وبأطّافل موحدة مع ما هو مستخدم في الكشاف أو الفهرس ، بحيث تسهل من الرجوع السريع إلى الأوراق المحفوظة المفهرسة .

والفهرسة الدقيقة هي مفتاح الوصول إلى الأوراق والعكس صحيح . وعند فهرسة الأوراق نجد عدة إحتمالات تحدد مداخل الفهرسة . فعند فهرسة خطاب ما ، تواجه المفهرس ستة إحتمالات لكي يختار من بينها المدخل السليم وتمثل في الاختيار من هذه التصنيفات :

- تحت الاسم الذي على قمة المراسلة .
- تحت اسم الشخص أو المنظمة التي أرسل إليها الخطاب .
- تحت اسم الشخص الموقّع على الخطاب .
- تحت العنوان أو الموضوع التي تهمّ به المراسلة .
- تحت اسم المشروع الذي تتناوله المراسلة .
- تحت اسم مكان جغرافي ورد ذكره في المراسلة .

وعند اختيار المدخل السليم للفهرسة يجب على المفهرس أن يقرر أي من المداخل المختلفة يجب أن تُفهّر تحت الوثيقة . فالمدخل الذي يجب أكثر من غيره على تساولات العاملين والجمهور عن الوثيقة يعتبر أحسن المداخل لكي تفهّم الوثيقة تحته . وإذا وجدت إحتمالات أخرى للسؤال عن الوثيقة تحت مداخل أخرى ، تعمّل إحالات من المدخل غير المستخدمة إلى المدخل الذي استخدم في حفظ الوثيقة .

وحيث إنّ الهدف من الفهرسة هو جعل كل البيانات التي تتضمّنها الوثيقة متيسرة

بسربة لأى باحث عنها ، فلذلك يجب وضع أو إعداد مجموعة المعايير أو القواعد التي تنظم عملية وضع المعلومات بطريقة موحدة تضمن أكبر قدر من الثبات والمنطق والوضوح والاستيعاب ، وخاصة فى اختيار المدخل السليم الذى تُهers تحته الوثيقة .

وإذا كانت الفهرسة تتعلق بأسماء الأشخاص أو المنظمات أو المناطق الجغرافية فإنها تعتبر عملية بسيطة ، ولكنها تتعقد عند الإشارة إلى الأفكار والموضوعات التى تتضمنها الوثيقة^(١١) .

فهرسة أسماء الأشخاص أو المنظمات تعتبر عمل مباشر بسيط بالرغم من وجود بعض الصعاب والمشاكل التى تحاول أن تنظمها قواعد الفهرسة . وتنتمى بداخل الأسماء الشخصية البسيطة أو المركبة أو التى تحتوى على أدوات التعريف والترتيب الهجائى ، ومداخل أسماء المنظمات ، والاختصارات التى تمثل أسماءً معينة ، والأسماء الجغرافية وتفرعات المحليات والمصالح الحكومية^(١٢) . وبالطبع هناك اختلاف واضح فيما يتعلق بفهرسة كل من أسماء الأشخاص الأجانب وأسماء الأشخاص العرب^(١٣) .

ويختلف شكل البيانات التى تسجل فى عملية الفهرسة إما فى السجلات أو الدفاتر المشتركة فى معظم المنظمات ، أو على البطاقات ذات الأحجام المختلفة المقتننة التى تكون فيما بينها فهرس أو قائمة الحفظ . وترتبط بيانات المداخل إما هجائياً كما فى حالة أسماء الأفراد أو المنظمات أو رؤوس الموضوعات أو الكلمات الرئيسية ، أو ترتتب طبقاً للتصنيف المستخدم ، أو بطريقة زمنية أو جغرافية حسب الحاجة إلى ذلك .

Collison. Robert L. Indexes and Indexing (London : Ernest Benn, 1959) p. 25. (١١)

Kahn. Gilbert.and Yerian. Theodore and Stewart, Jeffery R. Jr. Progressive Filing. (١٢)
7 th ed. (New York : Mc Graw - Hill, 1961) p . D - 33.

(١٣) محمود الشنطي ومحمد المهدى . قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية (القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٦٤) .

التصنيف

التصنيف هو ترتيب الأشياء المشابهة مع بعض بالطريقة التي تسهل توصيلها إلى مستخدميها . وعلى ذلك فالتصنيف هو عملية ترتيب الألفاظ أو الأشياء أو الأفكار المجردة في مجموعات ، طبقاً لدرجة التشابه أو الاختلاف التي تواجد بينها . فكثير من الوثائق أو الأفكار يتصل بعضها ببعض إما بواسطة الموضوع ، أو بواسطة بعض الخواص العرضية للوثائق كالشكل والحجم ومكان الإصدار والفترة الزمنية وهكذا .

وتصنيف الموضوعات يستعمل على استخدام خطة منظمة لترتيب الموضوعات طبقاً لأى نظام موضوعي يحدد من قبل . وفي العادة يتطلب هذا إعداد خطة لتقدير وتفرع الموضوعات تعرف بنظام التصنيف ، وهي تنظم المعرفة وتبين مدى التعمق في التفاصيل . وتحتختلف خطط التصنيف من الخطط المئالية التي تصنف فيها موضوعات المعرفة البشرية متدرجةً من العام فالخاص فالشخص والتي يطلق عليها في العادة « شجرة المعرفة » إلى الخطط أو الترتيبات التي تحاول تنظيم المعرفة طبقاً لأنماط اهتمامات مستخدميها ، والتي تتجه وجهة نفعية بحثة بصرف النظر عن التسلسل المنطقي للموضوعات فيها . وهذا النوع من الخطط هو الذي يتشر استخدامه في نظم حفظ الأوراق بالمنظمات المختلفة .

إنَّ فحص أي نظام من نظم التصنيف المطبقة حالياً سواء في المكتبات أو نظم الحفظ ، يكشف لنا أنَّ كل نظام يشتمل على الكلمات الرئيسية التي تكون الميادين الموضوعية المختلفة ، وترتبط تلك الكلمات الدالة على الموضوعات الرئيسية طبقاً لنوع ما من التركيب المنسق ، الذي يقسمها إلى فصول رئيسية عريضة ، وتفرعات لهذه الفصول . ويغطي الفصل الرئيسي الموضوعات الأكثر عمومية ، بينما تظهر التفرعات مجالات التخصص الدقيق . وتحمل كل كلمة في نظام التصنيف ترقيم رقمي أو هجائي .

وفي نهاية النظام يوجد في العادة كشاف يتضمن الكلمات التي توجد في النظام بالإضافة إلى متراادات هذه الكلمات المستخدمة ، كما يربط كلمات الموضوعات معًا في ترتيب هجائي واحد .

وستستخدم نظم التصنيف لتحقيق غرضين أساسين إما لترتيب أوراق أو وثائق نفس الموضوع في مكان واحد يسمح بالعثور السريع عليها ، وإما في ترتيب مداخل الكشافات بطريقة تساعد في التعرف على ما يندرج تحت الموضوع الرئيسي وأقسامه المتخصصة من وثائق .

وكل نظم الحفظ سواء كانت نظم آلية أو تقليدية تبني حول تجميع الأوراق أو تصنفيها منطقياً . وقد يصمم تصنيف الأوراق في نظم الحفظ طبقاً للطريقة التي تجمع بها البيانات ، أو طبقاً للطريقة التي تطلب بها بغية الاستخدام . وقد يكون نظام التصنيف تابعياً أو زمنياً وقد يكون هجائياً بالمكان أو الموضوع أو الاسم ، وفي المنظمات الكبيرة تستخدم نظم التصنيف الوظيفية التي تشبه نظم التصنيف الموضوعية ، وذلك لتنسيق أوراق الإدارات المختلفة . والتصانيف الوظيفية تتبع خطوط التنظيم الإداري بالمنظمة .

وعند تصميم أي خطة لتصنيف موضوعات مجموعة المحفوظات في أي جهاز ، لابد من أن يجيب على الأسئلة التالية بالإيجاب (١٤) :

- ١ - هل إطار الموضوعات وأقسامها مرتبة بنظام وتنسيق ؟
- ٢ - هل الألفاظ واضحة ومختصرة ؟ وهل تعنى تماماً نفس الشيء بالنسبة للمستخدمين ؟
- ٣ - هل الجداول مكتوبة في شكل مبسط وسهل للاستخدام ؟
- ٤ - هل يوجد كشاف جيد لخطة التصنيف ؟
- ٥ - هل يوجد موضع للعموميات التي تندرج تحت أي من الموضوعات الأخرى ؟
- ٦ - هل يوجد تسهيلات مناسبة لاستخدام أقسام الشكل والصورة الخاصة بشكل الوثائق ونوعياتها من رسائل ، خرائط ، مصغرات فيلمية .. الخ ؟
- ٧ - هل الخطة كاملة وتسمح بالتفريعات الدقيقة جداً إذا احتاجنا إليها ؟
- ٨ - هل خطة التصنيف مرنة ؟ وهل يمكن إضافة موضوعات جديدة إليها ؟
- ٩ - هل سمح نظام التصنيف بيان وجهات النظر المختلفة لنفس الموضوع ؟
- ١٠ - هل الترتيب سهل الفهم والتذكر ؟

الترميز

الترميز أو الترقيم هو عملية تحويل الموضوعات ، كما في نظم التصنيف أو أسماء الأفراد أو أسماء المنظمات ، إلى أرقام أو حروف أو رموز أو الجمع بينهم لتعطى دلالة على الشيء الذي تعبّر عنه . وقد تستخدم الأرقام العددية المسلسلة للدلالة على طريقة حفظ الأوراق مثلاً ما تستخدم في حفظ بواص التأمين ورخص السيارات أو استمرارات بطاقات تحقيق الشخصية بارقامها وأيضاً يستخدم في حفظ الأوراق تبعاً لرقم القيد المسلسل لها . وقد تستخدم الحروف الهجائية فحسب للدلالة على موضوعات التصنيف أو أسماء الأفراد المعينة ، كما يتبع مثلاً في تصنيف الكتب بمكتبة الكونغرس بالولايات المتحدة الأمريكية^(١٥) أو في تصنيف محفوظات ولاية إلينوي الأمريكية^(١٦) .

أو استخدام الأرقام لمشروع الرقم القومي لكل مواطن من مولده وحتى وفاته والذي يشتمل على أربعة عشر رقمًا لها مدلولات كما يلى :

- الرقم الأول من اليسار يدل على القرن .
- الرقم الثاني والثالث من اليسار يدل على سنة الميلاد .
- الرقم الرابع والخامس من اليسار يدل على شهر الميلاد .
- الرقم السادس والسابع من اليسار يدل على يوم الميلاد .
- الرقم الثامن والتاسع من اليسار يدل على محافظة الميلاد .
- الرقم العاشر والحادي عشر والثانى عشر والثالث عشر يدل على مسلسل البلاد داخل المحافظة وفي نفس اليوم .
- الرقم الرابع عشر من اليسار يدل على رقم الاختيار .

U..S. Library of Congress. Subject Cataloging Division . Classification Sched- (١٥) ules (Washington, D.C., Government Printing Press).

Seheffler, Emma M. "The Card Catalog a Useful Tool For State Archives" Illinois(١٦) Libraries (April 1959) p. 288 - 298 .

ويتعدد ذلك كما يلى :

القرن	شهر الميلاد	محافظة الميلاد	رقم الاختيار
9 3 4	0 1	2 0 0 1	1 2 3 2 0
سلسل الميلاد في المحافظة في نفس اليوم			
سنة الميلاد		يوم الميلاد	

وقد تستخدم الحروف الهجائية مع الأرقام لمساعدة في الترتيب الهجائي للأسماء ، كما استخدمه الأستاذ شارلز كتر في ترقيم أسماء المؤلفين الأجانب أو ما إقتبس في ترقيم أسماء المؤلفين العرب^(١٧) . وقد تستخدم رموز معينة للدلالة على نوعيات معينة ، مثل الرموز المستخدمة في تصنيف البصمات الشخصية كما يتبع في دوائر الشرطة في ترتيب الوثائق التي تحمل بصمات شخصية .

ومن بين طرق الترميز أو الترقيم يشيع استخدام الطريقة العشرية للعد في الدلالة على نظام التصنيف المستخدم ، فـأى نظام للترميز يعتمد أساساً على عدد الأرقام التي يمكنه استخدامها . وتعتمد الطريقة العشرية أساساً على استخدام عشرة أرقام من عدد صفر (٠) إلى تسعة (٩) تعتبر أساس لغة هذه الطريقة ، والتي بواسطه تشكيلها وتعديل مواضعها يمكنه أن يعبر عن أي قيمة معينة . فلكل رقم قيمة أو قوة يستمدّها من مكانه الذي وضع فيه ليمثل قيمة محددة . وتتضاعف القيم كلما اتجهنا ناحية الشمال فالرقمان ٣٢١ ، ١٣٢ كلاهما يستخدم نفس الأرقام ، ولكن الواحد في الرقم الأول تختلف القيمة التي يمثلها عن تلك التي يمثلها الرقم الثاني . في بينما يمثل الواحد في الرقم الأول واحد ، فإنه في الرقم الثاني يمثل مائة . وكان العرب من أوائل من وضعوا النظام العشري واستعملوه وأوجدو

Cutter, Charles A. Alfabetic Order Table Alter and Fitted with Three Figures by (١٧)
Kate E. Sanborn. (Chicopee Falls, M S. : H.R. Huntting Co.) .

- أبو الفتوح حامد عودة . جداول ترقيم أسماء المؤلفين العرب في الكتاب (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧) ..

رمزاً للصفر ليمثل الاقيمية للموضوع الذي يشغل . وفي القرن التاسع عشر حاول أحد العاملين في مجال الخدمة المكتبية في الولايات المتحدة الأمريكية واسمه (ملفييل ديوى) ، استخدام الترقيم العشري للدلالة على تصنیف موضوعات الكتب في المكتبات ^(١٨) .

وقد شاعت طريقة التصنیف العشري في نظم التصنیف التي تستخدم لحفظ الأوراق والمستندات في دور المحفوظات ، أو أقسام الحفظ بالمنظمات والمصالح ، أو لحفظ الكتب والوثائق في المكتبات ومرکز التوثيق وتستند طريقة الترقيم العشري إلى عاملين أساسين وهما :

- ١ - إمكانية إضافة أي عدد من الأرقام العشرية على يمين أي رقم إلى ما لا نهاية .
- ٢ - إمكانية إدخال - بين رقمين عشرين متاليين من درجة واحدة - تسعة أرقام عشرية من الدرجة التي تليها .

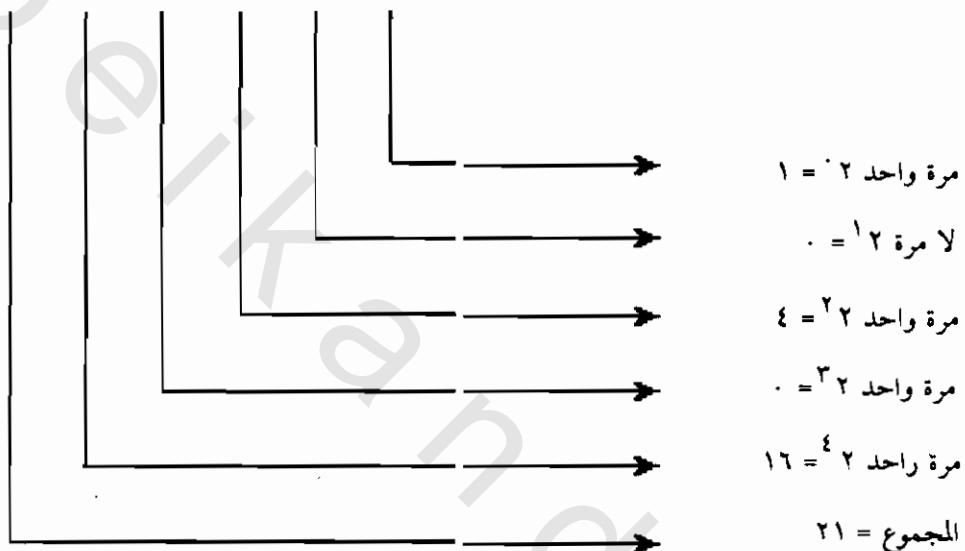
وتعطى الطريقة العشرية رقمًا لكل موضوع أو وظيفة وتقسم الموضوعات إلى فروعها وتعطى الأرقام الفرعية أرقاماً عشرية على يمين رقم الموضوع الأصلي . وبذلك يمكن تقسيم أي موضوع إلى فروعه وتقسيم الفروع إلى فروع أخرى مع احتفاظ الجميع برقم الموضوع الأصلي ، ولكن التمييز بينهما يكون باختلاف الأرقام العشرية التي على يمين الرقم الأصلي . ومتى تار هذه الطريقة بإمكانية إنشاء أقسام فرعية للموضوع الرئيسي حسب الحاجة إلى ذلك وتبين ارتباط الموضوع الفرعى بالموضوع الرئيسي ، كما يؤدى الترتيب المبني على هذه الطريقة إلى جمع ملفات الموضوع الواحد في مكان واحد . ومن أمثلة ذلك الرقم القومي لكل مواطن كما سبق شرحه .

وهناك طريقة ترميز جديدة شاع استعمالها أخيراً وخاصة في نظم تجهيز البيانات التي تستخدم الحاسوبات الإلكترونية وهي الطريقة الثانية ^(١٩) Binary System وتشتمل هذه

Dewey, Melvil. Dewey Decimal Classification 18 th ed. (New York : Lake Placid Club Educational Foundation. 1980) 1st ed. issued in 1876 .

(١٩) شفيق إسكندر صليب . تعريف بالحاسبات الإلكترونية ، مراجعة أحمد عبادة سرحان (القاهرة : مركز الحساب العلمي بجامعة القاهرة ، ١٩٧٢) ص ١٠ ، منير محمود سالم . استخدام الآلات الحاسوبية الإلكترونية في خدمة الإدارة (القاهرة : المنظمة العربية للعلوم الإنسانية ، ١٩٧١) ص ١٦ - ٢٠ .

الطريقة عديدين هما الصفر والواحد فقط . وأساس النظام الثنائى العدد اثنين ٢ فالقيمة الموضوعية لهذه الطريقة هي الرقم الأساس مرفوع إلى الأسس المتتابعة كما في نظام للترقيم فمثلاً يمكن تصور العدد ٢١ في النظام الثنائى على هيئة المجموع $= 21 = (2 \times 1) + (1 \times 2^1) + (0 \times 2^2) + (1 \times 2^3) + (0 \times 2^4) \dots$ إلخ . ويمكن كتابة هذا العدد بطريقة مماثلة للنظام العشري في صورة مسلسل المعاملات الموضوعية بجانب الأسنس المناظرة . وعند قراءة هذه الكتابة تفك شفرتها هكذا :



ويلاحظ أن قيمة العدد واحد في أي موضع بعد الأول هو ضعف قيمة في الموضع الذي على يمينه . فالعدد واحد قيمة في الموضع الأول ١ وفي الموضع الثنائى ٢ وفي الموضع الثالث ٤ وفي الموضع الرابع ٨ وفي الموضع الخامس ١٦ وهكذا . فمثلاً الرقم ١١٠١ في النظام الثنائى $= 1 + (2 \times 1) + (4 \times 0) + (8 \times 1) + (16 \times 1) = 11$ فمثلاً نجد أن الرقم ١١٠١ في النظام الثنائى =

$$1 = 1 \times 1$$

$$\text{صفر} \times 2^0 = \text{صفر} \times 2 = \text{صفر}$$

$$4 = 4 \times 1 = 2^2 \times 1$$

$$1 = 1 \times 2^3$$

المجموع المماثل = ١٣

أى أن الرقم الثنائى ١١٠١ = ١٣ رقم عشري .

وهكذا يمكن تمثيل أى كمية بواسطة الأرقام الثنائية بزيادة عدد الموضع من اليمين إلى اليسار وباستخدام الرقمان (١) ^٢ (صفر) .

وأصبحت الطريقة الثنائية أسلوبًا سهلاً في ميكنة تداول البيانات بسرعة خارقة تفوق تصور الإنسان ، وبواسطة هذه الطريقة تمكن الإنسان من صنع الحاسوبات الإلكترونية التي توصف بأنها أكبر وأعظم ما اخترعه الإنسان منذ اختراع الكتابة والطبع وهكذا .

فالترميز أو الترقيم . هو عملية تعريف الوثيقة أو جزء منها وترقيمها أو تعليمها بالرقم المختار الذي يحمل دلالة معينة على الموضوع أو الشيء الذي يشير إليه وذلك أثناء عملية التصنيف أو الفهرسة .

إعداد الكشافات

الغرض الرئيسى من الكشافات هو جعل المعلومات التى تتضمنها مجموعة الأوراق أو الوثائق المحفوظة لدى المنظمة متيسرة و معروفة للعاملين والمتဖعدين بها ، تساعدهم فى اختيار الأوراق التى تتصل بالموضوعات التى يحتاجون إليها .

وهناك أنواع عديدة من الكشافات، منها ما يشير إلى أسماء الأشخاص أو المنظمات أو الأماكن أو الموضوعات التى تتضمن فى مجموعة الوثائق المحفوظة والمتوفرة فى المحفوظات . وإن تنوع طرق حفظ الأوراق وتشتتها فى المنظمة الواحدة يشير إلى ضرورة إعداد كشافات رئيسية تبين أين تحفظ الأوراق وكيف تفهرس وتصنف وترمز . فيستخدم الكشاف كسجل لكل الأوراق المحفوظة ، كما أنه يستخدم كأداة رقابية تساعد على عدم تكرار الأوراق .

وكل أنواع الكشافات سواء كانت كشافات مصنفة طبقاً لخطة التصنيف المستخدمة أو كشافات هجائية بموضوعات أو الألفاظ الرئيسية الدالة ، تعتمد فى تحليل محتويات الوثائق التى تتضمنها على تطبيق مجموعة من القواعد والاحكام فى اختيار الأوجه المختلفة للموضوع المعين حتى يمكن تضمينه فى الكشاف ^(٢٠) .

وستستخدم كثير من نظم الحفظ الفهرس أو الكشاف المصنف وخاصة فى حالة التعرف على أماكن الوثائق وما تتضمنه من موضوعات وذلك فى حالة استخدام خطة تصنيف مقررة سلفاً . ويشتمل الكشاف أو الفهرس المصنف على قسمين رئيسين مثله فى ذلك مثل خطة التصنيف المستخدمة ^(٢١) .

القسم الأول يتمثل فى السجل المصنف الذى ترب فيه كل مداخل الوثائق أو أجزائها فى نظام مصنف كما تبعه خطة التصنيف وعلى قمة كل بطاقة يظهر الترميز أو الترميم الدال على الموضوع كما تحدده خطة التصنيف ويكون الترتيب طبقاً لتسلسل الترميز المستخدم .

Collison, Robert I. op. cit., p. 25. 137 - 142 .

(٢٠)

Guide to Universal Decimal Classification. UDC (London : British Standards Institutions, 1963) p. 34 - 47 .

ويساعد هذا القسم من الكشاف المصنف على تتابع الأقسام أو الموضوعات كما توفره طريقة الترميز المستخدمة ، مما يساعد على تجميع الموضوعات المتقاربة كما في التصنيف العشري وما يستندمه من أرقام عشرية .

أما القسم الثاني من الكشاف المصنف فإنه لايشتمل على مداخل للوثائق ولكنه يمثل فقط الحالات من أسماء الموضوعات المرتبة ترتيباً أبجدياً واحداً إلى أرقام تصنيفها كما توجد في القسم الأول ، ووظيفته تتلخص في الإرشاد عن أماكن الموضوعات كما يظهر العلاقات المختلفة بين الموضوعات التي لم يظهرها الترتيب المصنف .

بجانب الكشاف المصنف تستخدم بعض نظم الحفظ الكشاف الموضوعي الذي يشتمل على رؤوس موضوعات مرتبة فيما بينها ترتيباً هجائياً . ويشتمل هذا الترتيب الهجائي على مداخل للملفات أو الوثائق تحت موضوعاتها ، ويلتزم في اختيار وتكوين رؤوس الموضوعات أو الكلمات الرئيسية بقواعد ومعايير موحدة تعدد من قبل وذلك لاختيار الموضوعات من واقع الوثائق ذاتها . وقد اعتمدت هذه الطريقة التقليدية في إعداد الكشافات الموضوعية المعتمدة على فكرة الترابط بين الموضوعات واستخدام فكرة اللفظ الواحد .

فالكشافات الحديثة التي ظهرت في الأعوام الأخيرة تعتمد على استخدام اللفظ أو الدالة اللفظية الواحدة Uniterm Indexing . ويفترض هذا بالطبع عن الكشافات الموضوعية التي تعتمد على رأس موضوع قد يكون عبارة مركبة من أكثر من لفظ . وهناك اختلاف آخر يتمثل في أن بطاقة رأس الموضوع قد المستخدم بكل المعلومات المراده عن الوثيقة فيما يختص بكتابتها أو الجهة التي أصدرتها وعنوانها ، وتاريخ تحريرها وأى معلومات أخرى . أما بطاقة كشافات اللفظ الواحد ، فتحتوي على أرقام الملفات أو أرقام الأوراق أو الوثائق ، مما يتطلب من الفرد الذهاب إلى الوثيقة أو الملف لمعرفة المعلومات منه ، أو استشارة كشاف آخر يسجل عليه هذه المعلومات بطريقة مختصرة . على أن الطرق والفكرة الأساسية من وراء التطور الحديث في عمل الكشافات المترابطة Coordinate Indexing ^(٢٢) هي أنه بينما تبني الأفكار الرئيسية على كلمات رئيسية ، فإن عدد هذه الكلمات الرئيسية يجب أن تكون محدوداً

Hoshovsky, Alexander G. Coordinate Indexing: A New Approach to Office Filing (٢٢) (Washington D. C. : Air Force , Office of Aerospace Research. 1968) .

ومعبراً عن أكبر عدد ممكن من محتويات الملفات أو الوثائق . فبتقليل إحتمالات المعلومات التي تبحث عنها الإدارية إلى كلمات أو الفاظ رئيسية محددة ، يمكن استرجاع المعلومات التي تحتوى على هذه الكلمات أو الموضوعات من بين مجموعة من الملفات والوثائق المحفوظة . وتنشأ لذلك قائمة أبجدية أو هرمية يطلق عليها « المكتز Thesaurus » تحدد الألفاظ المستخدمة وتظهر العلاقات بينها ، وتساعد في توصيل هذه الألفاظ إلى اهتمامات مستخدمي الحفظ . وسوف يفصل أسلوب التكشيف المترابطة ونظم الاسترجاع في نظم الحفظ في الفصل التالى من هذا الكتاب .

تخزين واسترجاع المعلومات

عندما تكون كمية المعلومات صغيرة للحفظ اليدوى فإنها في العادة تحفظ قريبة من الشخص أو الأشخاص الذين يستخدمونها ، وذلك داخل ملف أو مجموعة من الملفات في أحد الأدراج بحيث تكون قريبة من متناول أيديهم . ولكن إذا كانت المعلومات جزءاً من كمية كبيرة من البيانات مثلآلاف التقارير المتعددة الصفحات أو معلومات قانونية مسجلة على إستمارات متعلقة بـ ملايين الناس أوآلاف القضايا ، فإن مشكلة الحفظ والتخزين تعتبر معقدة إلى حد كبير . وإن الجهد الكامل في تنظيم المحفوظات المتضخمة لم يتحقق إلا بعد أن أصبح في الإمكان استخدام أدوات تجهيز البيانات إلكترونياً والتصوير الميكروفيلمي ، التي سهلت وأسرعت من عملية تداول البيانات .

وتوجد أنواع كثيرة من نظم الحفظ تتمد من النظم اليدوية أو التقليدية إلى النظم الميكنية أو النصف آلية إلى النظم الإلكترونية . فإذا كان نظام الحفظ يحتوى على ألف ملف أو وثيقة فيجب استخدام نظام الحفظ التقليدى ، أما إذا توافر عدد من الملفات أو الوثائق يتراوح من ألف إلى خمسة آلاف ملف أو وثيقة ، فيجب التفكير في استخدام نظم متطرفة . أما إذا زاد عدد الملفات أو الوثائق في المنظمة الواحدة عن خمسة آلاف ملف أو وثيقة فيجب تطبيق النظم الآلية أو اعتبار إمكانية تطبيقها^(٢٣) . ويجب الاعتراف بأنه ليس هناك نظام واحد يتفق ويتناءم مع كل الاحتياجات ، وفي العادة يجب وضع النظام وتكييفه للامامة الوضائع المحددة . وتتنوع النظم طبقاً لنوع العمل والأفراد العاملين وكمية المحفوظات ومحنتوياتها ونظم التصنيف المستخدمة ومدى استخدام الآلية ، وما إذا كانت الأدوات اليدوية أو الميكنية أو الآلية متوفرة للنظام . أم لا .

فقد تحفظ إحدى الشركات قوائم الأسعار مرتبة تاريخياً ، وقد تحفظها شركة أخرى مرتبة بالرقم المسلسل ، بينما قد تحفظها شركة ثالثة وترتباً وفقاً لاسماء البائعين أو الموردين أو وفقاً لاسماء السلع ذاتها . وقد تضبط إحدى الشركات قائمة مخزونها من الأجزاء

^(٢٣) " Information Retrieval Better Ways to Get Facts from your Files" Business Management (June 1965) p. 39 .

المصنعة بواسطة ترميز رقمي لكل جزء وتنداول المعلومات خلال الحاسوب الإلكتروني ، بينما نجد أن شركة أخرى تعالج قائمة مخزونها يدوياً ببطاقات أو سجلات أو بطاقات متقدمة الجوانب وهكذا^(٢٤) .

وتشتمل الملفات أو صناديق الحفظ أو البطاقات المتقدمة أو الأشرطة الورقية أو الأشرطة الممعنفة أو الإسطوانات الممعنفة أو الأفلام والبطاقات المصورة تصويراً فوتографياً مصغراً أو الأقراص الضوئية ، كوسائل لتخزين البيانات في نظم الحفظ .

وفي نظم الحفظ التقليدية السائدة تحفظ الملفات بطريقة رأسية Vertical على حافتها في شانونات أو في صناديق حفظ توضع على الأرفف . بينما كانت تحفظ الملفات والأوراق في نظم الحفظ الأقدم بطريقة سطحية أو أفقية Horizontal عن طريق وضع الملفات أو الأوراق بعضها فوق بعض ، وكانت هذه الطريقة تختبر تداول كثير من الملفات أو الأوراق قبل التوصل إلى الورقة المطلوبة وأخذها من الملف . أما في الحفظ الرأسى فإن كل ورقة تعامل معاملة مستقلة ، وعلى ذلك يصبح من السهل الوصول إليها بسرعة أكبر . وقد أدى إنتشار استخدام الحفظ الرأسى إلى تطوير شانونات الحفظ بإيجاد إطارات معدنية في الأدراج تساعد في ثبيت الملفات خلفها ، وإلى تطوير صناديق الحفظ الكرتون المفتوحة من أعلى أو من الجانب ، والتي ترتب على الأرفف التي يمكن تحريكها وإعادة ثبيتها بحيث تتسع أو تضيق المسافة بينها لتلائم حجم المواد المحفوظة .

وحيث أن المعلومات تعتبر أساس كل شيء يفعله الإنسان فإن استرجاعها يعتبر ضرورة حتمية لا يجهد إنساني ، والقدرة في تقرير عدم توافر المعلومات المطلوبة تتساوى في الأهمية مع القدرة في استرجاعها . والعلاقة بين درجة نجاح الاسترجاع وكل أنشطتنا تعتبر علاقة سلبية مؤثرة حيث أن كل فرد يقوم باسترجاع المعلومات بصفة مستمرة .

ويتصل باسترجاع المعلومات عدة مشاكل تمثل في عدم إمكانية الحصول على المعلومات المحتاج إليها ، أو في عدم القدرة على التفكير فيما تحتاج إليه بسرعة وباقتصاد بطريقة مباشرة ، أو عدم الحصول على نتائج ذات معنى مفهوم حتى تكون المعلومات المسترجعة

مفيدة ومطابقة لحاجة المتلقي منها . وتهتم نظم استرجاع المعلومات أساساً بالسرعة والبساطة والاقتصاد والسهولة في الاسترجاع .

وعملية إعداد الكشافات ما هي إلا أسلوب من أساليب المقارنة بين المعلومات والسؤال عنها ، فهي مفتاح لأى نظام من نظم استرجاع المعلومات . فالكشاف الجيد يقدم لنا نظام استرجاع جيد ، بينما يعرقل العمل ويحد من نظام الاسترجاع الكشاف الغير معد إعداداً سليماً . ومعظم نظم الكشافات الشائعة الاستخدام حالياً كما هو متبع في الكشافات المبنية على نظام تصنیف ديوی العشري أو نظام تصنیف مكتبة الكونغرس ، تحتوى على عديد من الصفات التي تحد وتعرقل من سرعة الاسترجاع . فالاعتماد على التسلسل المنطقى للبيانات كما تتمثل الأبواب والفصول والأقسام المتفرعة التي تبدأ من العام وتستطرد إلى الخاص فالاخص وهذا يؤثر على الاسترجاع الفوري للمعلومات ، إذ أن استرجاع المعلومات من الكشافات المبنية على نظم التصنیف المنطقية يتطلب معرفة مسبقة عن المعلومات التي يبحث عنها . فلذلك يبحث أحد الأفراد عن نظام الحواجز المتبع ، لابد من معرفة أن الحواجز تدرج تحت الأجر التشجيعية ، وهذه تدرج تحت الأجر والمرتبات ، التي تعتبر قسماً من أقسام عمل الأفراد ، الذي يعتبر أحد العناصر الرئيسية للإدارة . وبدون إتباع مثل هذا التدرج الهرمي فإن الباحث عن المعلومات يصعب عليه الحصول على كل ما يبحث عنه ، كما أنه إذا علم الشخص كل هذه المعلومات عن الموضوع الذي يبحث عنه فمن المحتمل إلا يطالب بتوفير نظام استرجاع . وتوجد صعوبة أخرى تجاهه كثير من كشافات استرجاع المعلومات تمثل في الحاجة الملحة للحصول على قدر كبير من المعرفة المتعلقة بترتبط الموضوعات والمعانى المراد استرجاعها . وقد صممت كشافات اللفظ الواحد أو الكشافات المترابطة للتغلب على مشاكل الاسترجاع التي تمثلها نظم التصنیف التقليدية . فاستخدام كشاف اللفظ الرئيسي يساعد على الوصول إلى الملف أو الوثيقة المحددة بسرعة ، ويشتمل نظام الاسترجاع الذي يعتمد على كشاف الألفاظ الرئيسية والمترابطة على أربعة عناصر هي (٢٥) :

Norton, John H. "Setting Up a Personal Information Retrieval System" (Management Review, Vol 59, No. 3 (March 1970) p. 6.

- ١ - الوثيقة ذاتها التى تعرف بواسطة عنوانها أو جهة إصدارها أو استلامها ، والتى تحمل رقمًا مسلسلاً تعرف به .
- ٢ - كشاف الوثائق الذى تسجل فيه كل الوثائق فى تابع عددى لكل الأرقام المسلسلة ، وقد يبين فى الكشاف مصدر وحجم الوثيقة وعنوانها وتعريف مختصر عن محتوياتها . وخاصة عندما يكون العنوان غير كافٍ للدلالة أو التعبير عنها .
- ٣ - قاموس بالألفاظ الرئيسية Key Word Thesaurus ترتب فيه كل الكلمات الرئيسية المستخدمة فى النظام بطريقة هجائية . وترمز كل كلمة رئيسية برمز فريد تعرف به .
- ٤ - درج من البطاقات المنشوبة الرئيسية وتشتمل كل بطاقة منشوبة على معلومات معينة تدرج تحت كل كلمة رئيسية مستخرجة من قاموس الألفاظ الرئيسية ، وهذه البطاقات المنشوبة مرتبة طبقاً لأرقام الكلمات الرئيسية المستخرجة من قاموس الألفاظ الرئيسية وتسجل على هذه البطاقات أرقام الوثائق المسلسلة وتُسحب أرقام الألفاظ الرئيسية وبطاقاتها المنشوبة من هذا الدرج وتقارن ، فالرقم المسلسل للوثيقة - الذى يوجد على كل البطاقات المنشوبة - يعتبر أكثر الأرقام أو الوثائق تضميناً ل المعلومات المرادة .

وسوف يعالج كل ذلك بالتفصيل فى الفصل التالى الخاص بالتكشيف المترابط ونظم استرجاع المعلومات .

الرقابة على تداول الأوراق

تحفظ الأوراق اعتقاداً بأن المعلومات التي تتضمنها سوف تكون مهمة وضرورية لأعمال المنظمات في المستقبل . والغرض الأساسي لكل عمليات الحفظ هو إمداد العاملين والمعاملين مع المنظمة بالأوراق المطلوبة في أقصر وقت .

وهناك سببان رئيسيان للتأخير والبطء في الحصول على الوثائق من المحفوظات :

- ١ - احتمال حفظ الأوراق في غير أماكنها .
- ٢ - احتمال إعارة الأوراق خارج المحفوظات لاستعمال أحد العاملين في المنظمة .

إن الإدارة الرشيدة على المحفوظات تتعدي مرحلة الحفظ والتتنظيم الفنى لها ، وتنادى بتطبيق نظام رقابة محكم حتى يمكن حصر كل الوثائق سواء كانت في المحفوظات أو معاشرة في الخارج . هذا النظام الرقابي الذي يخطط لكل المنظمات على كافة أحجامها ، يعمل على بيان الوثائق المعاشرة خارجياً من المحفوظات ونوعياتها والأفراد الذين استعاروها وتاريخ رجوعها مرة أخرى إلى الحفظ .

وتوجد في أي نظام رقابة ثلاثة خطوات رئيسية هي ^(٢٦) :

- ١ - إعداد نماذج طلبات الحصول على الوثائق المحفوظة .
- ٢ - قيد الوثائق المعاشرة خارجياً على الأفراد الذين استعاروها .
- ٣ - متابعة الوثائق المعاشرة خارجياً حتى ترجع إلى أماكنها في الحفظ مرة أخرى .

ومن الطبيعي أن حجم المنظمة سوف يقرر حجم الأعمال والبيانات الواجب تضمينها في كل خطوة من الخطوات الثلاثة السابقة . ففي المنظمات الكبيرة ينبع نظام الرقابة النهج الرسمي ، لصعوبة الإتصال المباشر بجمهور المتلقعين بخدمات الحفظ المنتشرين في جهات ومناطق متعددة . وتطلب الأوراق بوسائل متعددة منها الإتصال التليفونى والمراسلة الفرد والتواجد الشخصى ، على أنه مهما تنوّعت واختلفت وسيلة الإتصال في طلب الحصول على

الوثائق فيوصى دائمًا بتدوين الطلب على غلاف خاصة تعد خصيصاً لذلك . ويتضمن النموذج البيانات التالية :

- ١ - تاريخ إرجاع الوثيقة .
- ٢ - الترميز الذي تحمله الوثيقة أو الملف .
- ٣ - عنوان أو موضوع الملف أو التجميع وعدد الأوراق .
- ٤ - عنوان أو موضوع الوثيقة ورقمها .
- ٥ - جهة إصدار الوثيقة .
- ٦ - تاريخ تحرير الوثيقة .
- ٧ - اسم المستعير وتوقيعه .
- ٨ - الإدارية التي يتبعها المستعير .
- ٩ - تاريخ الاستعارة .
- ١٠ - تواريخ طلب إرجاع الوثيقة .

والإجراء المتبوع عادة هو تضمين كل هذه البيانات على نموذج واحد ذي حجم متوسط يسهل تداوله . وفي أحيان كثيرة يضم نموذج طلب البيانات هذا من ثلاثة نسخ ذات ألوان مختلفة ، تساعد الرقابة على الأوراق وتتبع حركة تداولها . فالنموذج الأصلي يرتب في فهرس استحقاق إرجاع الوثائق حسب تاريخ الإرجاع ، والنسخة الثانية من النموذج ترتب في فهرس الوثائق المعارة حسب الترميز أو الموضوع ، أما النسخة الثالثة فترفق بالوثيقة أو الملف المعار^(٢٧) .

وكثير من نظم الحفظ وخاصة النظم التي لا تتشكل حركة تداول الأوراق فيها عبء كبيراً لا تنشأ كشافات أو فهارس للوثائق المعارة خارجها ؛ بالمعنى الشائع والمألوف من توافر أدراج وبطاقات وخلافه . مثل هذه النظم تجعل من مجموعة الملفات والوثائق بها وحدة متكاملة منتظمة ، تؤدي في نفس الوقت وظيفة الرقابة على تداول الأوراق ، وتتضمن إرجاعها مرة

Place, Irene and Popham, Estelle L. op. cit. p. 33 - 35 .

(٢٧)

ثانية إلى أماكنها في الحفظ . فعندما يعار أحد الملفات المحفوظة خارج المحفوظات ، يوضع مكانه ملف آخر من لون معين وذى نتوء بارز مميز به كل أو معظم البيانات الواجب تضمينها في طلب الإعارة . وفي حالة إعارة ورقة أو وثيقة مفردة وسحبها من أحد الملفات ، توضع مكانها بطاقة ذات نتوء بارز مميز أيضاً ، متضمنة بيانات طلب الإعارة . وفي كلتا الحالتين ، يساعد هذا النتوء البارز المميز في ملف الإعارة أو بطاقة إعارة الورقة على بيان الملفات والأوراق المعاشرة خارج المحفوظات . ويكون موظف الحفظ - المسئول عن حركة تداول الأوراق - من المرور الدوري في أوقات محددة أسبوعياً أو يومياً على المحفوظات وفحص التوءات البارزة ومطالبة المستعيرين بإرجاع ما في حوزتهم من أوراق انقضت المدة المحددة المسحورة بها للإعارة . وإذا أبدت الرغبة من قبل المستعير بعد فترة الإعارة فيوضع تاريخ إرجاع جديد على نتوء الملف أو البطاقة .

أما عملية الرقابة على الملفات والأوراق المعاشرة خارجياً والتي تنقل من يد شخص لشخص آخر بدون علم إدارة المحفوظات وقبل إرجاعها إليها ، فتعتبر مشكلة صعبة للغاية على أن المسؤولية الكاملة تقع على عاتق الشخص الذي استعارها أصلاً من الحفظ ودون طلب الإعارة بنفسه .

وقد أدت التطورات الحديثة في إسترجاع المعلومات من المحفوظات والتي تمثل في طرق الاستنساخ الفوتوغرافي وفي التصوير الميكروفيلمي وفي التشغيل الإلكتروني للبيانات ، إلى جعل الوظيفة الرقابية غير ضرورية . فالوثيقة الأصلية لاتuar خارج المحفوظات وترسل صورة منها إلى من يطلبها والذي يمكنه أن يتخلص منها بالطريقة التي يراها ، بعد ما تخدم الهدف الذي من أجله طلبت من المحفوظات . كما أن الضرورة الملحّة في التوصيل الفوري للمعلومات ، أدت إلى استخدام الدوائر التليفزيونية المغلقة في طلب الأوراق وعرضها على الشاشة التليفزيونية مباشرة ، وفي نفس الوقت لاتخرج الوثيقة الأصلية من مكانها في الحفظ المركزي .

أما إذا استمر العمل بالنظم الورقية والوثائق الضخمة فإن نظم الرقابة على تداول وإعارة الملفات والمذكرات والأوراق أصبحت تعتمد على تطوير برامج لها أو الاستفادة من البرامج الجاهزة لقواعد البيانات في عمل نظم رقابة على الإعارة .

الترحيل والتخلص من الأوراق

إن مشكلة تضخم حجم الأوراق المحفوظة في المنظمة ، تتحتم من البداية تقدير قيمة وفائدة الوثائق المحفوظة عند تصميم وتطوير نظام الحفظ . فمعظم السجلات والوثائق تكون نشطة في بدايتها أو استخدامها ثم تصبح أقل نشاطاً بمرور الزمن . ويجب أن تحفظ الوثائق النشطة جداً في المحفوظات التي يسهل الوصول السريع إليها . ولكن عندما يصبح الملف مثلاً في منتصف العمر ويصير أقل نشاطاً ينتقل إلى مكان آخر ليفسح الطريق أمام الملفات والوثائق الأكثر نشاطاً واستخداماً . وعندما يصبح الملف أو الوثائق غير نشطة ولكن يجب أن تحفظ للرجوع إليها في المستقبل ، فيجب أن تنقل إلى أماكن أخرى للحفظ غير النشط في المنظمة والذي يكون ذات تكاليف ضئيلة ، أو تصور هذه الوثائق بواسطة الميكروفيلم أو الأقراص الضوئية وتتخلص من أصولها . ويمكن تمييز ثلاث خطوات أو مراحل تمر بها الأوراق في نظم الحفظ المختلفة هي :

- ١ - الحفظ النشيط للأوراق ، والمفروض فيه الحصول على الأوراق في شكلها الأصلي بسرعة .
- ٢ - الحفظ النشيط للأوراق ويسعى نقل الأوراق إلى أماكن حفظ أقل تكلفة ، فيما يتعلق بالمساحة والاثاث أو تطور بواسطة الميكروفيلم .
- ٣ - التخلص من الأوراق أو استهلاكها ، وخاصة عندما لا يوجد أي مبرر قانوني أو تاريخي أو عملي يحتم الإبقاء على الأوراق .

وبعد تقرير ما يجب أن يحفظ حفظاً نشطاً ، وما ينقل إلى الحفظ غير النشط ، وما الذي سوف يستبعد ويتخلص منه . فإن الخطوة التالية لذلك تمثل في تقرير طريقة الترحيل أو النقل والتخزين . وتوجد خطط عديدة لترحيل الأوراق والتخلص منها ، على أن الخطة المختارة يجب أن تعتمد على طبيعة الوثائق ومدى الرجوع إليها أو استخدامها ، والمساحة المتوفرة للحفظ ، ونظام الحفظ المستخدم .

وقد تمثل طريقة ترحيل الأوراق في نظم الحفظ عن طريق حفظ أوراق العام الماضي

مثلاً في شانونات حفظ مجاورة لشانونات الحفظ النشطة . وفي نهاية كل عام ترحل الأوراق القديمة والمحفوظة في الشانونات إلى أماكن حفظ أخرى . بعد وضعها في صناديق حفظ أقل تكلفة وترتبط هذه الصناديق على أرفف الحفظ . أما الأوراق التي كانت نشطة ، فترحل إلى الشانونات المجاورة التي رحلت أوراقها . وبالرغم من أن هذه الطريقة أكثر تكلفة من حيث الاستثمار في الأدوات فإنها تعتبر ذات كفاءة عالية . وفي العادة تفحص أوراق الملفات النشطة في فترات زمنية محددة قد تكون كل ستة أشهر أو سنة ، وذلك لاستبعاد الأوراق غير النشطة منها وترحيلها إلى الأماكن المخصصة لحفظ غير النشطة ، أو التخلص منها إن لم تكن هناك حاجة ملحة لحفظها .

على أن هذه الطريقة - التي تتصف باستمرار عملية فحص وترحيل الأوراق غير النشطة - تعتبر وظيفة صعبة التنفيذ ، وتحتاج إلى وقت وجهد كبير من قبل العاملين في الحفظ .

على أن عملية ترحيل الأوراق غير النشطة - وحفظها في أماكن حفظ مستقلة - تعتبر عملية ضرورية وحماية لنظم الحفظ إذ أن هذا الإجراء له مزايا عديدة منها :

- تقليل المساحة المحتاج إليها للمحفوظات غير النشطة والاستفادة الاقتصادية والاحسن بشغل الأماكن التي ترحل محفوظاتها باستمرار .
- الاقتصاد في تكاليف الإمكانيات والسهيلات فترحيل الأوراق وتخزينها في أماكن مستقلة بها يساعد في استخدام أدوات رخيصة .
- زيادة كفاءة الأداء وسهولة الاسترجاع للمعلومات من المحفوظات غير النشطة والنشطة على السواء .

وبذلك نجد أن ترحيل المحفوظات غير النشطة والتخلص المنظم من الأوراق التي يثبت عدم الحاجة للرجوع إليها في المستقبل ، تعتبر من الإجراءات الضرورية لآى نظام حفظ . إلا أنه لا يجب التخلص النهائي من الوثائق الأصلية إلا بعد أخذ موافقة الجهات المسئولة على ذلك . وبعد لذلك طلبات تخلص أو استهلاك خاصة ترسل إلى المستولين في المنظمة لإقرارها ، وترسل أيضاً إلى دار المحفوظات أو دار الوثائق القومية لإقرار ما جاء بها وذلك

طبقاً للإجراءات القانونية والشرعية التي تستخدم في هذا الإجراء ، وذلك لأنواع معينة من الأوراق التي قد يكون لها صفة تاريخية تهم التاريخ المحلي أو القومي .

وحتى الوثائق التي تصور ميكروفيلميا أو على الأقراص الصوتية ويراد التخلص من أصولها ، لابد منأخذ موافقة الجهات المسئولة عن ذلك .

صيانة وترميم المحفوظات

بمجرد ورود الأوراق وحفظها في إدارة المحفوظات ، تبدأ عمليات الصيانة والترميم المستمر لها . فلابد من تدبير مكان مناسب لاحتزان المحفوظات وخاصة المحفوظات غير النشطة ، وينبغي أن يكون المكان آمن ضد الحريق ، جيد التهوية ، محمي ضد الرطوبة أو الجفاف الشديدين ، وضد ضوء الشمس المباشر ، والأتربة والمحشرات والقطريات الأرضية التي تفتك وتؤثر على الأوراق . فالمحفوظات تتعرض إلى كثير من عوامل التلف التي تقضي عليها بمرور الزمن إن لم تتوافق لها وسائل الصيانة الالزمة . ومن العوامل التي تساعد على تقصيف الأوراق وتعزيقها وتأكلها ما يلى :

١ - طبيعة العجينة التي يصنع منها الورق . وهناك نوعان من عجينة الورق :

أ - عجينة الخشب الكيميائي ، التي يصنع منها الورق العادي والجيد .

ب - عجينة الخشب الصناعي ، ويصنع منها الأوراق الرخيصة التي لا تستحمل الحياة الطويلة .

فالاوراق المصنوعة من عجينة الخشب الصناعية أقل احتمالاً وسرعان ما يتغير لونها إذا تعرضت لضوء الشمس أو ضوء النهار الساطع . إن التعرف على نوع العجينة المستخدمة في صنع الورقة يساعد في تحديد إجراءات صيانتها .

٢ - تكدس الأوراق على الأرفف يساعد على تقصيفها . لذلك يجب ترك الفراغ الكافي من أجل الإضافات التي تستجد والحد بقدر الإمكان من عمليات تحريك الأوراق ونقلها من أماكنها .

٣ - عدم توافر البيئة الملائمة لحفظ الأوراق ، فالرطوبة والحرارة وأضواء الشمس الساطعة والأتربة كلها عوامل تساعد على تلف الأوراق . ويعتبر أفضل طقس لصيانة الأوراق الطقس الذي تكون فيه درجة الرطوبة ما بين ٤٠ % و ٦٥ % . وعند ارتفاع نسبة الرطوبة عن هذا الحد فإن القطريات الدقيقة تنمو على أغلفة الملفات وخصوصاً في المناخ

الحار . وتعتبر درجة الحرارة ٦٠ فهرنهيت أو ما يقرب منها درجة مناسبة^(٢٨) . كما أن التقلبات الشديدة فى درجة الرطوبة ودرجة الحرارة تقلل من تحمل الأوراق وقصر حياتها .

٤ - الحشرات والأفات التي تلتهم الورق وتتلفه . وأكثر الأفات شيوعاً هي الأرضية والصراصير والخشرة الفضية والنمل الأبيض وغيرها . ولذلك يجب الحد من منع توالتها عن طريق تعريض الورق للهواء المتجدد في فترات متتظمة داخل غرف دافئة أو في الشمس .

٥ - الاهمال البشري وعدم العناية في تداول الأوراق ، يمكن أن يؤدي إلى تلف ظاهر وأضرار بالغة بالأوراق .

وللتغلب على هذه العوامل وغيرها التي تساعد في تلف الأوراق ظهر مجال الترميم الذي يعتبر فناً قائماً بذاته ، وقد ساهم فيه العلم الحديث بقطف وافر من التدعيم حتى أصبح ترميم الأوراق بمثابة إنتاج جديد لها ، بحيث يتقدّر اكتشاف أثر حام الورق الممزق بعد عملية الترميم . وقد بلغت دقة الترميم حداً كبيراً حتى أمكن إزالة آثار العرق أو البقع الدهنية والاحجار والأوساخ التي تتأثر بها الأوراق خلال تداولها بين أيدي المستعملين .

وحتى يمكن حفظ الأوراق وصيانتها باستمرار يجب إجراء فحص دوري منتظم على الملفات والسجلات والوثائق . فالاوراق التي تحتاج إلى معالجة تسحب من أماكنها في الحفظ وترسل إلى معامل الترميم أو حجرات التعفير والرش . وتستخدم مستحضرات كيميائية لكافحة التعرق أو إزالة الحشرات^(٢٩) . وفي أحيان كثيرة تعلق أماكن الحفظ وأثناء وأجهزته بأنواع معينة من الطلاء تحد من توالت الأفات^(٣٠) .

Plumbe,, W.J. "Climate as a Factor in the University Library Buildings" Unesco (٢٨)
Bulletin for Libraries, Vol. 17 (Nov - Dec. 1963) p. 318.

Bejakova, L.A. and Kozulina, O.V. "Boook Preservation in U.S.S.R. Libraies". Unesco (٢٩)
Bulletin for Libraries, Vol 15 (July - August 1961) p. 198 - 202 .

Plumbe, W.J. "Preservation of Library Materials in Tropical Countries" Library Trends, (٣٠)
Vol. 8 (October 1959) p. 291 - 321 .